

التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا

Foreign intervention in internal Arab affairs and its implications for Arab national security: a case study of Libya

كشان رضا

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر). kechaneredha@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/12/20

تاريخ القبول: 2020/12/13

تاريخ الاستلام: 2020 /12/07

ملخص:

لا تزال المنطقة العربية تشهد كثير من الضغوطات التي تكون أحيانا في شكل تدخل مباشر من قبل الدول الأجنبية التي تبحث عن ضمان وتأمين مصالحها في المنطقة ولو كان ذلك بطرق غير شرعية ، وبهذا فقد تعرض الأمن القومي العربي للعديد من الهزات والتحديات نتيجة التدخل المباشر في شؤونها الداخلية ؛ مما أدى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والأمنية والسياسية في تلك الدول بشكل مقلق للغاية ، وتعد دولة ليبيا من أكثر الدول العربية التي شهدت عدم الاستقرار السياسي والأمني بسبب التدخلات الأجنبية التي فرضت عليها بحجة إيجاد حل للأزمة ، ولكن مع زيادة التدخل الأجنبي زادت الأمور تعقيدا وفشلت الأطراف السياسية الليبية في إيجاد حلول عاجلة لهذه الأزمة الخطيرة ، وهذا ما أدى إلى إطالة أمد الأزمة، وبهذا أصبحت ليبيا من الدول الفاشلة في منطقة المغرب العربي.

كلمات مفتاحية: الأمن القومي العربي، التدخل الأجنبي، ليبيا، تداعيات، الاستقرار السياسي والأمني.

Abstract:

The Arab region is still witnessing many pressures, which sometimes come in the form of direct intervention by foreign countries that are looking for a guarantee and security of their interests in the region, even if by illegal means, Thus, Arab national security has been subjected to many shocks and challenges as a result of direct intervention in its internal affairs, This exacerbated the economic, security and political problems in these countries

in a very worrying manner, The state of Libya is one of the most Arab countries that witnessed political and security instability due to foreign intervention imposed on it under the pretext of finding a solution to the crisis, However, with the increase in foreign intervention, matters became more complicated, and the Libyan political parties failed to find urgent solutions to this dangerous crisis, This is what prolonged the crisis, and thus Libya became one of the failed states in the Maghreb region .

Key words:

Arab national security, foreign intervention, Libya, implications, political and security stability.

المؤلف المرسل: رضا كشان

المقدمة :

إنّ المتنبّع لما يحدث من تطوّرات أمنية وسياسية في الدّول العربية يلحظ أنّ هذه الأخيرة ما فتئت تشهد حالات من عدم الاستقرار إلى جانب تفشي الفوضى والقلق والاضطرابات الأمنية في بعض منها على غرار دولتي ليبيا وسوريا ، وهما من أكثر الدول العربية التي عرفت انفلاتا أمنيا خطيرا ، وإذا تأملنا في أسباب هذا الانفلات الأمني لأفينا أنّ التّدخل المباشر لبعض الدول الغربية والأجنبية كان السّبب الرئيس - مع العلم أنّه هناك أسباب أخرى يمكن إدراجها ضمن الأسباب الداخلية - في تفاقم الوضع الأمني في تلك الدول ، وفي هاتين القضيتين بالذات استبانت كثير من المغالطات والتلاعبات التي كانت تتّخذها الدول المتدخلة في الشّؤون العربية مثل نشر السّلم والأمن الدوليين ، وحماية حقوق الإنسان وإيجاد حلول سلمية وآمنة لما تشهده البلدان العربية، لكن الواقع يثبت عكس ذلك تماما وانظر مثلا كيف تلاعبت الولايات المتّحدة الأمريكية وروسيا بالقرارات الحاسمة المتعلّقة بإخلاء الأزمة الأمنية والسياسية في سوريا .

وقل مثل ذلك عن دولة ليبيا فقد كانت سياسة الكيل بمكيالين من الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا من بين الأسباب التي أدّت إلى تأجج الصّراع بين الأطراف المتنازعة في ليبيا ، كما كانت سببا في تأخّر وفشل الحلول المقترحة من جانب الليبيين أنفسهم ، والحاصل أنّ الأمن القومي في الدول العربية شهد - نتيجة التّدخل الأجنبي - عدّة تحدّيات خطيرة ممّا جعلها من أكثر الدول استهدافا من قبل الجماعات الإرهابية والدول التي لها أطماع في ثروات وخيرات هذه الدولة، وذلك بحكم أنّ الدول العربية - ومنها دولة ليبيا - هي أغنى دول العالم بلا أدنى شك.

وبهذا يظهر أنّ الأمن القومي في الدول العربية تأثّر فعلا بمسألة التّدخل الأجنبي بقطع النظر عن الأسباب الدافعة للتّدخل في شّؤون الدّول العربية ، ومن هذا المنطلق نقول إنّ مسألة التّدخل الأجنبي يمكن اعتبارها أهمّ التّحديات الأمنية التي شهدتها الدول العربية منذ القرن التاسع عشر تقريبا ، فالتّدخل الأجنبي في الدول العربية له تاريخ طويل وممتد ، ولكن المصالح والمآرب لم تتغيّر قيد أنملة ؛ بل هي باقية على حالها ، ورّما لا نغالي إذا قلنا أنّ سبب خراب الدول العربية هي الدول الغربية والأجنبية المتدخلة في

شؤون الدول العربية ؛ فقد إما كان الاستدمار هو أحد أنواع التدخل المباشر في الدول العربية بينما نجد اليوم مظلة حقوق الانسان والحريات السياسية هي المظلة التي تخفي ورائها الدول الأجنبية أطماعها في الدول العربية مقررّة بذلك المبدأ الشّهير الغاية تبرّر الوسيلة ، وهذه إحدى صور وأشكال الإمبريالية الجديدة في ثوبها الإنساني المزعوم .

إشكالية الدراسة:

باستقراء تاريخ التدخل الأجنبي في الدّول العربية وما آلت الأوضاع الأمنية والسياسية عقب ذلك؛ فما هي إذن أبرز تداعيات وتجليات التدخل الأجنبي على مسألة الأمن القومي العربي وبخاصة في دولة ليبيا كونها أكثر الدول العربية تضررا من التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية والمحليّة ؟

الأسئلة الفرعية:

1- ماهي أبرز الأسباب والتداعيات التي جعلت الدول الاجنبية تتدخل في الشأن العربي بما فيها ليبيا؟.

2- إلى أي مدى أسهم التدخل الأجنبي في زعزعة أمن واستقرار الدول العربية؟.

3- ما هي أبرز الأسباب التي أدّت إلى تعثّر مبادرات الصلح والاتفاق بين الأطراف الليبية المتنازعة ؟.

4- كيف يمكن تصوّر المستقبل السياسي والأمني لدولة ليبيا في ظل تنامي التّحديات الداخلية والخارجية؟ وكيف سينعكس ذلك على دول الجوار؟.

الفرضيات:

1- التّدخل الأجنبي في الشأن العربي أدّى إلى زعزعة الأمن القومي في أغلب الدّول العربية كما كان سببا في عدم تحقّق الوحدة العربية في شتى المجالات.

2- سعي الدّول الأجنبية لتحقيق مصالحها في الدول العربية هو المحرّك الأساسي للسياسة الخارجية لتلك الدول ما جعل إيجاد حلول عاجلة للأزمات الأمنية التي تشهدها بعض الدول العربية ضرب من الخيال وبخاصة الأزمة الليبية والأزمة السوريّة ، وذلك بسبب تعارض الرؤى والحلول.

المنهج المستخدم :

بخصوص المنهج المستخدم في هذه الدراسة ، فقد استعنا بالمنهج الوصفي التحليلي الذي حاولنا من خلاله توصيف ظاهرة التدخل الأجنبي في الوطن العربي وما ترتّب عن ذلك من تداعيات وانعكاسات على الأمن القومي العربي ، كما تمّ الاستعانة كذلك بمنهج دراسة حالة الذي من خلاله قمنا بتسليط الضوء على الأزمة الليبية وكل ما يتصل بها من تطورات ومستجدات، قاصدين من وراء ذلك معرفة آثار التدخل الأجنبي على حل الأزمات الأمنية والسياسية التي عرفتتها بعض الدول العربية بعد أحداث الربيع العربي ، وهذا حتّى يتسوّى لنا معرفة خلفيات أيّ تدخل أجنبي مهما كان سبب التدخل.

خطة الدراسة: للإجابة عن الإشكالية السابقة والأسئلة المتفرّعة عنها وللتحقّق من صحّة أو عدم صحّة الفرضيات المستخدمة قمنا بتجزئة وتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسة ، حيث تناولنا في المحور الأوّل بعض من الأسباب التي دفعت الدول الأجنبية للتدخل في الشأن العربي بما فيها دولة ليبيا ، أمّا في المحور الثاني فقد تعرّضنا فيه لأثر التدخل الأجنبي على مسألة الأمن القومي العربي ، بينما تطرّقنا في المحور الثالث إلى واقع الأمن القومي في دولة ليبيا ، وفي المحور الرابع والأخير قدّمنا بعض الحلول التي يمكن من خلالها التوصل لحل نهائي للأزمة الليبية ومن ثمّ تعزيز الأمن القومي بشكل مستدام في هذه الدولة.

المحور الأوّل: أسباب التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول العربية

المتأمل فيما يحدث على السّاحة الدّولية وبخاصة في الدّول العربية يدرك أنّ كثير من الدول قامت بخرق القاعدة الشّهيرة والمبدأ المتعارف عليه في القانون الدولي والعلاقات الدولية وهو مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الدّاخلية للدول" ، ويعد هذا المبدأ أكثر المبادئ التي أثّرت بشأنها العديد من النقاشات والجدالات بخصوص مصداقية هذا المبدأ على أرض الواقع ، لكن في الغالب كما أشرنا إلى ذلك آنفا أنّ كثير من القوى والفواعل الدّولية قامت بخرق هذه القاعدة أو المبدأ ، وهذا ما يجعل كثير من المتبّعين لما يحدث على السّاحة الدّولية يدرك بلا أدنى شك أنّ هذا المبدأ منذ أن تمّ اعتماده وهو يشهد كثير من التّجاوزات سواء كان ذلك بشكل عمدي ومقصود أو بشكل غير عمدي ، ولذا سنحاول التعرّف في هذا المحور على الأسباب التي تدفع بعض الدول لخرق هذا المبدأ الذي بلغ شهرة فائقة بين فواعل المجتمع الدولي، وكذا مؤسسات المجتمع الدولي سواء المحلية منها أم الدّولية .

وعلى العموم يمكن تقسيم أسباب التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية إلى أسباب سياسية ، وأسباب اقتصادية ، وأسباب استراتيجية عسكرية وهو ما سنوضحه كالاتي :

أولاً: الأسباب والدوافع المتعلقة بالموقع الاستراتيجي للدول العربية (أسباب جغرافية)

لا يختلف اثنان على أنّ الدول العربية تتمتع بمواقع استراتيجية مهمة جداً ؛ فضلاً عن امتلاكها لثروات معدنية وباطنية هائلة الأمر الذي جعلها تتعرض بين الحين والآخر لكثير من التهديدات الخارجية والضغطات السياسية التي تمارسها بعض الدول الحاملة للواء الزعامة العالمية ، وقد كان للموقع الجغرافي التي تتمتع به أغلب الدول العربية - في كثير من الأحيان - سبباً إما في احتلال بلد من البلدان العربية ، أو للتدخل في شؤونها الداخلية ، ونظراً لعجز الدول العربية عن مواجهة هذه التهديدات فإنّها لا تلبث أن تستسلم للأمر الواقع وتصبح بعد ذلك دولة تابعة لغيرها ، وهنا تفقد الدولة سيادتها الداخلية وقدرتها على رسم سياساتها بشكل انفرادي .

وعلى العموم وحتى لا نخرج عن السياق العام لموضوع بحثنا تكمن أهمية الموقع الجغرافي للدول العربية من خلال إشرافه على مسطحات مائية هامة ومضايق هامة ممّا جعل الدول العربية تحتل مكانة بارزة في الحركات التجارية العالمية ، ويطلق على أراضي الدول العربية ب : "الجسر الأرضي العظيم " لأنه يربط بين أهم قارات العالم وهي القارة الأفريقية والقارة الآسيوية والقارة الأوربية ، حيث يصل مضيق جبل طارق بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي ، كما يعد مضيق باب المندب أقرب المضائق العربية إلى خط الاستواء ⁽¹⁾ ، ونفس الشيء يقال عن قناة السويس التي تعد من أهم الممرات المائية في العالم منذ قديم ، كما تعد مركز عبور لحركات التجارة العالمية وبذلك فهي تحتل مكانة جد هامة على الساحة الدولية ، ونحن لسنا بصدد سرد أهم المميّزات الجغرافية للدول العربية فهي أوضح من شمس النهار لكن القصد من ذلك هو التنبيه على أنّ الجانب الجغرافي والموقع الاستراتيجي للدول العربية هو الذي يجعل منها محط أطماع كثير من الدول التي ترغب في نهب خيراتها وثرواتها.

ونجد مثلاً منطقة الخليج العربي مثلاً كغيرها من الدول العربية تتميّز بموقع جغرافي استراتيجي فضلاً عن احتواء أراضيها على العديد من الثروات النفطية ، وهذا ما جعل - كما أشرنا إلى ذلك سابقاً -

منطقة الخليج العربي محل أطماع العديد من القوى الأجنبية الراغبة في في تحصيل الثروة الاقتصادية ومختلف الثروات المعدنية والباطنية ، بل أكثر من ذلك صارت منطقة الخليج العربي محور تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية ، وكذلك من مميزات منطقة الخليج العربي أنّها تتوّسط العالم القديم وتقر بها أشهر الطرق التجارية التي تربط أوروبا بالشرقين الأدنى والأقصى ، كما تحتوي منطقة الخليج في جوفها على أكبر نسبة احتياطي من النفط العالمي ، وهذا ما دفع القوى الكبرى للتنافس على هذه المنطقة² ولو تطلّب ذلك خلق مشاكل متعدّدة بغية التّدخل في حل تلك المشاكل وهي فرصة مواتية تتخذها الدّول لنهب خيرات تلك الدول بأقل كلفة وبأقل جهد ممكن.

ومن جهة أخرى وفي ذات السياق أوضح الدكتور علي ابراهيم مطر أنّه منذ اكتشاف النفط في البلاد العربية- بحكم الجغرافية الخصبة لتلك الدول- أصبحت هذه البلاد محلاً للصراع الدولي من أجل السيطرة على الثروة لاسيّما أمام الدول الغربية المتنامية لمصادر الطاقة والانتاج التي بدأت تتّسع وتمتد عقب الحرب العالمية الثانية ، وقد أدرك قبل ذلك الغرب أهمية الموقع الجغرافي التي يتمتع به العالم العربي ووفرة إمكانياته الاقتصادية الهائلة وثرواته النفطية التي يمكن أن تزوّد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين بها من دون أن تضطر لاستخدام مخزونها من النفط ، لذلك فقد بذلت جهودا كبيرة ومتواصلة لتحجيم قدرات العالم العربي واضعافه في شتى مناحي الحياة ، وفي هذا الصّدّد فقد كشفت وثيقة سرّيّة بريطانية آنذاك على تفكير الولايات المتحدة الأمريكية في إرسال قوات محمولة جوا للسيطرة على حقول النفط الرئيسة في بعض دول الخليج خلال الحظر على صادرات النفط الذي فرضته الدول العربية³.

ومحمل القول هو أنّ الموقع الجغرافي كان ولا يزال يشكّل عاملا من عوامل التّدخل في الشؤون الداخلية للدّول العربية ، فمنذ فجر التاريخ والدول العربية تتعرّض للعديد من الاعتداءات والضّغوطات من قبل الدول التي لها أطماع ومصالح في تلك المنطقة ، وربما قد لا نغالي إذا قلنا إنّ الموقع الجغرافي للدول العربية كان السّبب الأوّل في احتلال كثير من الدول العربية من قبل الدول الأوربية على وجه الخصوص واليوم يتكرّر نفس السيناريو في العديد من الدول العربية على غرار سوريا وليبيا والعراق وغيرها من الدول التي هي ضمن السّياق العام لمخططات الدول الكبرى.

ثانيا: الدوافع و الأسباب الاقتصادية

تعد العوامل الاقتصادية فعلا حلقة مهمة في استراتيجيات التدخل الأجنبي ومحركا أساسيا لتوجيه تلك السياسات والاستراتيجيات ، كما تعد المحدد لطبيعة التفاعل بين الوحدات السياسية على المستوى الدولي ، فالدوافع الاقتصادية غالبا ما تكون السبب الرئيس في قيام الحروب والتدخل في شؤون الغير ، فالحصول على الموارد وتأمينها بشكل مستدام يعد من الدوافع الرئيسة لتدخل القوى الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول ، ففي قديم الزمان كانت الموارد الزراعية (القمح ، الشعير ، الذرة ، البقوليات...الخ) سببا لتدخل دول في شؤون دول أخرى فقد كانت مادة "التوابل" مثلا السبب الرئيس لتدخل البرتغال في "أندونيسيا" ، وبعد اكتشاف المعادن الثمينة أصبحت الدول الكبرى تتنافس على الدول التي تمتلك تلك المعادن مما جعل احتمال التدخل كبير في هذه الدول بغية التحكم في استغلال هذه الثروة لتلبية حاجات ومصالح الدول المتدخلة⁴.

وما من شك أنّ لكل دولة أجنبية متدخلة في شؤون الدول العربية لها مصالح اقتصادية حيوية متعدّدة تجعلها تحرص كل الحرص على تأمين هذه المصالح خاصة في ظل تنامي الصراع بين الدول الكبرى حول المنافع الاقتصادية (و. م. أ وروسيا مثلا)، بحيث تجد كل دولة تبدل كل ما في وسعها لحماية مزيد من الموارد الاقتصادية الموجودة بتلك الدول، وقد ظهر هذا جليّا في أكثر من دولة شهدت تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية ، وخير مثال على ذلك هي دولة ليبيا التي أصبح يتصارع عليها كثير من الدول من أجل تحصيل أكبر قدر من المنافع والعوائد الاقتصادية كفرنسا وإيطاليا وألمانيا وتركيا ، وقد أصبح هذا الصراع جلي لكل متتبع للشأن الليبي ، بحيث أصبح لا يخفى عن كل مهتم بالشأن الليبي حدّة الصراع بين تلك الدول على تأمين أكبر قدر من الثروات الليبية وبخاصة النفط الليبي .

وقد أكد الدكتور ناجي "عبد الباسط هدهود" الخبير الاقتصادي ووكيل معهد البحوث والدراسات الآسيوية بجامعة الزقازيق أنّ المنطقة العربية شهدت صراعات دولية أكثر من أي منطقة في العالم وما ذاك إلاّ لامتلاكها لثروات طبيعية هائلة والتي تعد في الغالب محركا أساسيا لاقتصاديات الدول ، وأضاف نفس المصدر أنّ من أهم هذه الثروات البترول ، المياه ، والمعادن وغيرها من الثروات التي تهم

الدول الصناعية التي لها اقتصاد قوي ، ولذلك فقد زادت حدّة الصراع بين الدول الغربية مع زيادة حاجاتها لهذه الثروات ، ويضيف الدكتور ناجي عبد الباسط قائلا : إنّ الصراع بين الدول الغربية والكيانات الإقليمية على الوطن العربي هو صراع قديم يتجدّد في مراحل مختلفة بحسب المصالح المتجدّدة⁵ ، وأنّ هذا الصراع يهدف إلى جعل الدول العربية سوقا رائجة للبضائع والمنتجات الغربية بامتياز ، وهذا حتّى تبقى تابعة لهذه الدول المهيمنة على السّوق الاقتصادية الدولية .

واستخلاصا لما قاله الدكتور ناجي عبد الباسط هدهود يمكن أن نقول أنّ العامل الاقتصادي يعدّ فعلا محرّكا أساسيا لسياسات الدول الغربية المتدخلة عادة في شؤون الدول العربية بحيث يجعلها تحرص دائما على أن تكون حاضرة بقوة في الأحداث السياسية التي تجري في العالم العربي وذلك تحت حجج كثيرة أبرزها نشر السلم والأمن الدوليين وإشاعة العدل بين المواطنين ، ولكن الواقع أنّ تأمين الموارد الاقتصادية وبخاصة النفط هو فعلا من بين الأسباب التي تدفع الدول المهيمنة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية لتحديد مواقع النفوذ والسيطرة بتلك الدول.

ثالثا: الدوافع والأسباب الانسانية

في الحقيقة هناك موقفين بشأن التدخل الإنساني فهناك موقف يرفض جملة وتفصيلا حق التدخل الإنساني في شؤون الغير ، وهناك موقف آخر يدعم التدخل الإنساني في شؤون الغير ويتزعم هذا الموقف روّاد النزعة الانسانية الذين ينادون بإجازة أي تدخل انساني إذا كان القصد منه وقف الاضطهاد والمعاناة التي ترتكب في حق الأفراد والأقليات داخل الدول ، وتطبيق هذا الحق يخضع لشروط يجب احترامها ، وفي هذا الصدد يرى الفقيه القانوني "أوبنهايم" oppenheim في كتاباته المعنونة بفكرة الرأى العام الدولي أنّ : "التدخل الإنساني يكون في حالة اضطهاد مواطني دولة من الدول (هذا هو الشرط الرئيس الذي يبيح التدخل حسب هذا الفقيه) بتعرّضهم لمعاملة تخالف مبادئ الانسانية، وللرأى العام العالمي وظيفة حث الدول الكبرى للتدخل بغية إقامة نظام قانوني متحضّر قائم على أسس إنسانية داخل الحدود الإقليمية للدول المختصة إقليميا ، في حين يرى الفقيه القانوني "أرنتز" arntz أنّ: "التدخل الإنساني يكون مشروعا في حالة انتهاك السّلطة لحقوق الانسانية بتفاقم اللاعدل والقسوة التي تترك جرحا

عميقا في عاداتنا وحضارتنا ، وفي نفس السياق دائما يرى الفقيه القانوني "ستيوال" stowell جواز التدخل إذا كان رعايا الدولة يخضعون لمعاملة قاسية وحكم جائر يتعدى الحدود المألوفة حتى تنعدم العدالة التي بواسطتها يستمر في الحكم⁶.

والملاحظ أنّ الأسباب الإنسانية للتدخل تكون في الغالب ذريعة أو سبب غير مباشر لتحقيق مصالح الدول المتدخلة وليس الجانب الإنساني هو الدافع للتدخل ، ولم يكن يوما الجانب الإنساني الدافع الرئيس للتدخل في الدولة التي تعاني من عدة مشكلات كالظلم والقهر والاضطهاد ، وعادة ما تلجأ الدول إلى ذريعة التدخل الإنساني حتى لا يوصف تدخلها بأنه اعتداء على الغير ، أي في الغالب يتم تسييس مثل هذه القضايا لصالح أغراض دنيئة يُستتر عليها تحت عدة أغطية سياسية وقانونية وإنسانية .

ولو تأملت في حال الدول العربية التي عرفت تدخلا مباشرا -كسوريا وليبيا- من قبل بعض الدول الأجنبية لأدركت أنّ آخر اهتمام الدول المتدخلة هي الجوانب الإنسانية وإحقاق الحق كما يدّعون زورا وباطلا ؛ بل قد ثبت تورطهم - أي الدول المتدخلة - في تأجيج الصراع بين الأطراف المتنازعة في تلك الدول ، وهذا حتى تتمكن الدول المتدخلة من فرض منطقتها على الدول المستضعفة ويسهل عليها نهب خيراتها وثرواتها ، وقد أصبح التنافس بين الدول الكبرى والمهيمنة على الدول التي تشهد قلاقل أمنية محموما ومعلنا بحيث لا يخفى على ذي لب نوايا الدول المتدخلة في شؤون الدول العربية التي تشهد عدم استقرار سياسي وأمني.

وعلى كل تعدّد أسباب التدخل في شؤون الدول العربية لكن المؤدى واحد والغرض واحد وهو إضعاف هبة الدول العربية وكذا إضعاف سيادتها والحيلولة دون إحداث تكامل ووحدة بين الدول العربية في شتى المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والتعليمية وغيرها من المجالات الحيوية التي لا تزال تشكل تحديًا للعديد من الدول العربية الشقيقة ، إذ قد واجهت الدول العربية كثير من التحديات التي حالت دون تحقيق تعاونها وتكاملا مستداما لاسيّما من قبل الدول التي تحرص دائما على نهب خيراتها الدول العربية ، وفي مقدمة تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بريطانيا ، إيران ، تركيا ، ولا تزال هذه الدول تضغط وبشدّة على كثير من الدول العربية من أجل تنفيذ

أجنداتها السياسية وإلا مارست حق التدخل المباشر تحت العديد من الدواعي والحجج والذرائع التي هي أوهى من بيت العنكبوت.

المحور الثاني : أثر التدخل الأجنبي على الأمن القومي في الوطن العربي

يواجه الأمن القومي العربي -نتيجة للتدخل الأجنبي- في بعض الدول العربية وبخاصة في المرحلة الزاهنة العديد من التحديات والمخاطر والمهدّدات الرئيسة والتي أثّرت سلبا على حاضر ومستقبل الأمن القومي العربي بشكل عام ، ويرجع ذلك إلى عدّة عوامل وأسباب نذكر منها ما يلي ⁷:

1- يتمثل في عامل التّدخلات الإقليمية الخارجية ، وهذا النوع من التّدخلات يحمل خصوصية خطيرة تميّزه عن التّدخلات الخارجية الدولية ، فالتّدخلات الإقليمية تكمن آثارها وتداعياتها الخطيرة في كونها تحمل في الغالب نزعة الأطماع التوسعية الجغرافية وبسط النفوذ - الأجنبي- على حساب السيادة الوطنية للدول العربية ، وفي هذا الصّد تستخدم النزعات المذهبية والطائفية والاختلافات الإثنية والعرقية وسيلة لدعم سياساتها التداخلية التوسعية في الوطن العربي، كما أنّها تغذّي دور الجماعات والأحزاب غير الحكومية أو الميليشيات المسلّحة بحيث تستخدمها بغية النيل من سيادة واستقرار الدول العربية لاسيّما بعد حدوث ما يسمّى بالرّبيع العربي إلى جانب تدهور الحالة الأمنية والسياسية في كثير من الدول العربية مع العلم أنّ التّدخل الأجنبي كان له دور كبير في تأجيج أحداث الربيع العربي وتدهور الوضع الأمني لدى كثير من الدول العربية لاسيّما في كل من تونس ومصر وسوريا وليبيا .

2- اعتماد أغلب الدول العربية في تعزيز أمنها القومي على عنصر الدّعم الأجنبي والضمانات الأمنية والدّفاعية الخارجية ، وقد كان هذا من ضمن الأسباب التي أدّت إلى تدخل الدّول تلك الداعمة للأمن القومي العربي في شؤونها الداخلية ممّا انعكس ذلك سلبا على أمنها الوطني وعلى الأمن الإقليمي العربي كذلك ، ويا للأسف رغم ما حصل من تدهور أمني خطير في كثير من الدول العربية لا تزال بعض الدول العربية تعتمد بشكل كليّ أو جزئيّ على الدّعم العسكري واللوجستيكي من الدول الغربية ممّا جعل الوضع الأمني يشهد كثير من التوتّرات والانزلاقات الخطيرة التي مازالت تداعياتها مستمرة ليومنا هذا ، والحقيقة التي لا يمكن إخفائها أنّ الدول الأجنبية لا تقدّم في الحقيقة دعما إلّا في مقابل مصالح مضمونة من قبل

الدولة التي تطلب الدعم العسكري وكأنّها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- بغض النظر عن الأسباب التي تدفعها إلى ذلك- توقع على شهادة فقدان سيادتها بشكل تدريجي وهذه من أخطر تداعيات التدخل الأجنبي في الوطن العربي.

3- الضّغط الذي تمارسه الولايات المتّحدة الأمريكية ودول الغرب على الدول العربية لتحقيق مصالحها المتعدّدة من خلال حمل الدول العربية كدول الخليج العربي على التّخلي التدريجي عن التزاماتها السياسية والمالية (الدعم المالي) حيال النظم العربية التي تعارض أو تتجاوب مع التّوجهات والمصالح الأمريكية في المنطقة كسوريا ، وما تشهده من تطوّرات داخلية ومما يعكسه موقف الجامعة العربية ودولا عربية بعينها تجاه الأزمة ، وما حصل من احتلال دولة العراق سابقا من قبل الولايات المتّحدة الأمريكية وتقسيم السودان إلى دولتين داخل دولة واحدة ، والتدخل العسكري في ليبيا ، وهذا ما جعل الدول العربية تعجز عن إيجاد حلول للأزمات الأمنية التي تمرّ بها بعض الدول العربية ، وهو ما جاء على لسان نبيل عربي الذي شغل منصب أمين عام للجامعة العربية حيث صرّح بأنّ الجامعة العربية أصبحت عاجزة عن إيجاد حلول للأزمات العربية في إطار البيت العربي⁸.

4- عودة القوى الاستعمارية الغربية وتدخلها في الشأن العربي وإن كان النظام العربي قد حقّق نجاحا إلى حد ما من خلال تقديم يد العون والمساعدات لكثير من الدول العربية لنيل استقلالها إلّا أنّ بداية الألفية شهدت عودة قوية للمتغيّر الخارجي والذي كان له أثرا واضحا على تدهور الأمن القومي العربي ممّا جعل كثير من الدول العربي تهاوى وتفقد سيادتها وأمنها القومي على غرار العراق وسوريا⁹.

وعلى العموم فإنّ من أكبر تداعيات التدخل الأجنبي في الدول العربية هي هشاشة الوضع الأمني في أغلب الدول العربية ، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي نتيجة بروز العديد من الخلافات والصّراعات السياسية التي تسبّبت فيها الدول المتدخّلة في شؤون الدول العربية ، فضلا عن فقدان بعض الدول العربية لسيادتها ، ومن ثمّ أصبحت تلك الدول غير قادرة على اتّخاذ قراراتها بشكل انفرادي ومعزل عن الضّغوطات الأجنبية التي تمارسها عليها الدول المتدخّلة .

والمتأمل في الواقع العربي بعد الاحتلال (التدخل المباشر) الأمريكي للعراق يدرك أنّ النظام العربي الجماعي تعرّض لهزّة عميقة وخطيرة وممرّ بظروف عصبية غير مسبوقة ، فقد تمكّن الاحتلال الأمريكي من فرض هيمنته وسطوته على العالم العربي مستغلا اقتصادها ومسخرًا طاقاتها البشرية لصالحه ، وما ترتب عن ذلك من تعميق لدرجة التخلف والتدهور والتشردم ومن ثمّ حدوث انزلاقات أمنية خطيرة في معظم الدول العربية ، فضلا عن خلق العقبات التي تحول دون قيام أي مشروع تنموي مستقل أو أي محاولة جادة من أجل تحقيق وحدة عربية شاملة أو جزئية من خلال إضعاف الأمة العربية ودفعها نحو خلافات وصراعات قد تفضي في الأخير إلى نشوب حروب طائفية وأهلية -وهو ما حدث بالفعل في العراق وسوريا والعراق-¹⁰ ، مع السعي إلى ترسيخ ثقافة الانهزامية لدى الشّعوب العربية ممّا أدّى في النهاية إلى إضعاف القومية العربية التي كانت أكبر حلم لبعض القادة والزعماء العرب المتحمّسين للوحدة العربية .

ولم يعد يخفى على أحد أنّ التّدخلات الأجنبية في الشّأن الداخلي العربي بحجّة حماية الشّعوب العربية من استبداد الحكام العرب تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أطماع الدول المتدخلة إلى جانب تمزيق الدول العربية وتفتيت وحدتها ، وكان من أخطر التّدخلات هو التّدخل الأمريكي الأوروبي الذي قدّم مساعدات عسكرية ولوجيستية لحركة داعش وبعض التيارات السياسية التي تمّ عسكرتها على أيديهم ، وكذلك التّدخل الرّوسّي الرّامي إلى الحفاظ على النظام السياسي السوري للإبقاء على سلامة مصالحها وقواعدها البحرية في سوريا ، كما كان للتّدخل الإيراني الأثر السيء على الأمن القومي العربي بحيث تدهورت الأوضاع الأمنية بشكل ملفت وخطير ، وهو تدخل أصبح يأخذ شكل التّدخل الطائفي الذي يأخذ أبعاد التّمدد الشّيعي إلى عمق الوطن العربي¹¹ ، ويظهر بعض من ذلك من خلال الدّعم الكبير الذي تقدّمه إيران لجماعة الحوثيين وحزب الله - وهما في الحقيقة امتداد شيعي تابع لإيران- من أجل تحقيق أهداف توسعية واستراتيجية في المنطقة العربية ، وعلى كل فقد حاولت كثير من الدول استغلال ثورات الربيع العربي للتّدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في شؤون الدول العربية بغية تحقيق مصالحها ومآربها في المنطقة¹² ، فضلا عن دعم الجماعات الإرهابية من قبل تلك الدول بغية زعزعة استقرار الدول

العربية ، وهذا ما حدث بالفعل في أكثر من دولة حيث شهدت بعض الدول العربية تزايد لنشاطات الجماعات الإرهابية بين حين وآخر بحسب الظروف الأمنية والسياسية التي تعيشها كل دولة.

المحور الثالث : واقع الأمن القومي الليبي عقب التدخل الأجنبي

مما لا يختلف فيه اثنان أنّ الوضع الأمني بدولة ليبيا عرف عدّة تحديات خطيرة نتيجة التدخل الأجنبي في الأزمة الليبية - التي هي في الأصل مشكل داخلي تطوّر إلى أزمة أمنية إقليمية ودولية- بحيث شهدت ليبيا منذ سقوط نظام القذافي سنة 2011 تدهورا أمنيا خطيرا وبسبب ذلك انتشرت الفوضى في مختلف أرجاء ليبيا ، كما أصبحت عملية تأمين الحدود الليبية من أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا وحتى دول الجوار ، وهذا ما جعل من ليبيا مركزا مهما لبيع الأسلحة وتهريبها عبر الحدود إلى جانب عمليات المتاجرة غير المشروعة بالوقود والبضائع ، كما أصبحت ليبيا منطقة لتسليح ومرور الشبكات الإرهابية التي باتت تشكل خطرا على المناطق المجاورة وعلى العالم بأسره ¹³ ، فضلا عن ذلك فقد تشرذمت مؤسسات الدولة ¹⁴ وأصابها الخور والضعف ، هذا ما أدّى إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا ¹⁵ ، كما زادت حدة الخلافات بين الأطراف المتنازعة في ليبيا وأصبحت الحلول السلمية للأزمة الأمنية بليبيا أشبه بالمستحيل .

والملاحظ أن التدخل الأجنبي الذي كان يحرص منذ البداية على تهيئة الطريق من أجل حماية مصالحه بليبيا قد ترك عدّة آثار وتداعيات خطيرة على الأمن القومي الليبي بشكل خاص وكذلك على الأمن الإقليمي لدول الجوار بصفة عامة ، وبهذا فقد أخذت الأزمة الليبية منحى تصاعديا خطيرا نتيجة كثرة المتدخلين وبسبب كذلك تضارب مصالح الدول المتدخلة مما زاد من احتمالية استمرار الحرب الأهلية في ليبيا لسنوات طويلة كما يبدو لكل متخصص في المجالات الأمنية والاستراتيجية .

وإضافة إلى ما سبق ساعد التدخل الأجنبي في ليبيا على فتح الباب على مصراعيه لإثارة صراعات ونزاعات قديمة من جديد ، وذلك من خلال تأجيج الصراع وإعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الأمر الذي رسّخ الانقسام في صفوف الليبيين وأوجد واقعا جديدا على أرض الواقع ، وهذا ما

سيجعل من المصالحة الاجتماعية بين الأطراف المتنازعة في ليبيا أمراً صعباً للغاية رغم أهمية المصالحة الاجتماعية وضرورتها لإعادة إعمار ليبيا من جديد وبناء الدولة والمجتمع في آن واحد¹⁶.

ولقد أفضى -كذلك- التدخل الاجنبي في ليبيا إلى تحويل هاته الأخيرة إلى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي - أي فرض سياسات بعينها على دولة ليبيا- من قبل الدول المتدخلة كتسهيل إجراءات الاستثمار أو إعفائهم من الضرائب المفروضة على التبادل التجاري أو غيرها من التسهيلات المتعلقة بالتجارة أو الاستثمار بصفة عامة- وهذا بدوره يفتح الباب على مصراعيه لنمو وانتشار الجماعات الإرهابية والإجرامية والمليشيات المسلحة¹⁷، وقد كان لهذه الجماعات دور كبير في تدهور الأمن القومي الليبي نتيجة الأنشطة الإجرامية التي اضطلعت بها - ولا تزال- الجماعات المتشددة والمتطرفة والتي انتهزت فرصة الاضطرابات الأمنية في ليبيا لممارسة أعمالها الإجرامية في ليبيا وعلى دول الحوار وكذا في دول الساحل بصفة عامة .

وعلى كلّ فالأزمة الليبية تحوّلت - بسبب التدخل الأجنبي- إلى حروب بالوكالة وساحة للصراعات على ثروات البلد خاصة النفط كصراع شركتي توتال total وأيني وبرتيش بتروليوم إلى جانب مطامع تركيا في غاز شرق المتوسط حصّة ليبيا الأمر الذي جعل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يعقد اتفاقية مع حكومة الوفاق الليبية بقيادة فايز السراج وهي اتفاقية لنهب الثروات الليبية بمزاعم ترسيم الحدود الليبية التركية رغم البعد الجغرافي بين البلدين ،وقد كان للدعم التركي للمليشيات المسلحة التابعة لفايز سراج دوراً رئيساً في تردي الوضع الأمني وحالة الفوضى في طرابلس ، كما تسبّب دعمه لهذه الجماعات في عرقلة جهود الجيش الليبي لتحرير العاصمة من المليشيات وغيرها للاستحواذ على الكعكة الليبية¹⁸، وهو ما زاد من تعقيد الوضع الأمني في ليبيا بل امتدّ ذلك إلى دول الحوار التي تضرّرت كثيراً من تدهور الوضع الأمني في ليبيا .

والمتتبع لتطورات الأزمة الأمنية الليبية يدرك أنّ الأزمة الليبية عرفت تطوّراً ملحوظاً حيث زادت حدّة ودموية الصراع بين الأطراف المتنازعة لاسيّما بعد التّدخل الأجنبي في هذه الأزمة بدعوة إيجاد حلول سلمية وآمنة لهذه الأزمة . إن فشل الدولة في ليبيا جعلها تعيش حالة من انعدام للمؤسّسات الأمنية

والعسكرية وهو الأمر الذي جعلها مفتوحة أمام الجماعات المتطرفة التي وجدت في دولة ليبيا مرتعا خصبا لتكثيف نشاطاتها الإرهابية والإجرامية سواء داخل ليبيا أو خارجها ، كما شكّلت ليبيا بيئة جاذبة ومشجعة لتنظيم "داعش" الذي وجد فيها منطقة ارتكاز ينطلق منها ويفرّ إليها خلال عملياته الإرهابية ، وهو ما شكل تهديدا على الأمن القومي الإقليمي لدول حوار ليبيا (مصر، الجزائر، تونس ، السودان) الأمر الذي زاد من التعقيدات الأمنية في المنطقة¹⁹ وهذا ما خلق عدّة مشاكل أمنية وعسكرية على دول الحوار .

وبالجملة يمكن أن نلخص واقع الأمن القومي في ليبيا بعد التدخل الأجنبي في عدّة نقاط رئيسة وهو ما سنوضحه كالاتي:

1- تدهور الوضع الأمني في ليبيا بسبب تعذّر الوصول إلى حلول سلمية مرضية لجميع أطراف النزاع ، وما من شك أنّ الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي يصطبغ بالهشاشة بسبب تردي فاعلية الأجهزة الأمنية في ليبيا ، وهذا ما شجّع التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب العربي بالثوار الليبيين كما تسلّل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بغية القيام بأعمال إجرامية وتخريبية هناك ، ويظهر أنّ هذا التنظيم يبحث حتما عن الاستفادة واستغلال الظروف المتاحة لتنمية وتطوير أنشطته الإرهابية في منطقة المغرب العربي²⁰ .

2- زيادة حدّة الخلافات السياسية بين الأطراف المتنازعة في ليبيا ويرجع ذلك للتدخل الأجنبي حيث نجد أطراف تدعم خليفة حفتر وعلى رأسهم روسيا وأطراف أخرى تدعم "فايز السراج" وعلى رأسهم تركيا ، وهناك فريق ثالث يتذبذب في مواقفه فتارة تجده يدعم فايز سراج وتارة أخرى تجده يدعم في الحفاء "خليفة حفتر" فهي تدور حيشما دارت المصلحة ويمثل هذا الفريق دولة فرنسا ، وقد كان لهذه المواقف والتدخلات الأجنبية دور كبير في صعوبة إيجاد حلول سلمية للأزمة الأمنية الليبية ، والحقيقة التي يجب أن تُذكر في هذا المقام هو أنّه لو كاف الخلاف بين الأطراف المتنازعة خلافا داخليا لأمكن ذلك من إيجاد حلول مرضية لجميع الأطراف ولكن الدول المتدخلة أعملت سياسة فرق تسد لتحقيق مصالحها خاصة

فيما تعلّق بالنفط ومشتقاته فهو اللّاعب الأساسي في المعضلة الأمنية الليبية منذ بداية الحرب الأهلية هنالك.

ومن ثم فقد كان التدخل الاجنبي سببا في تأجيج الخلافات بين مكونات الشعب الليبي -لاسيما الطرفان المتنازعان على السّلطة - وزيادة حدّة الصّراعات القبلية والطائفية وتحويل ليبيا إلى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي بمعنى أنّه - أيّ التّدخل الأجنبي في دولة ليبيا الشّقيقة - نفذ أجنده الانقلابية بأياد عربية وداخلية ، وهذا يدلّ أنّ هناك عوامل داخلية تساعد دائما في التّدخل الأجنبي وانهايار البنى التّحتية للدول وهو ما حدث بالفعل في دولة ليبيا²¹ ، وهذا بدوره قد ساهم في انتشار وتمركز الجماعات الإرهابية في الأراضي الليبية ممّا انعكس سلبا على الأمن القومي والإقليمي خاصة على دول الجوار التي هي في غنى عن هذه التّحديات والانزلاقات الامنية الخطيرة.

3- صعوبة تأمين الحدود الليبية من المخاطر المحتملة حيث أدّى سقوط نظام القذافي - عقب التّدخل الأجنبي- إلى نشوء وبروز أزمة دائمة وتتعلّق أساسا بمشكلة بضبط وحماية الحدود الليبية التي تمتد إلى 4300 كلم²² ، وقد نتج عن ذلك زيادة المخاوف من احتمالية أن تصبح ليبيا مصدر تهديد للأمن الإقليمي والمصالح الأمنية والاستراتيجية لدول الجوار، وهذا الذي جعل دول الجوار ترفع جاهزية جيشها وتستنفر جميع قواتها تحسبا لأي طارئ لا سيّما بعد أن عرفت الحدود الليبية عدة تجاوزات وخروقات كتهريب الأسلحة وتسلّل الجماعات الإرهابية عبر الحدود الليبية . ومن ثمّ فقد أصبحت الحدود الليبية تشكل عائقا من عوائق تعزيز الأمن القومي والإقليمي لجميع الدول التي تربطها حدود مع دولة ليبيا ، ولا تزال هذه المشكلة قائمة إلى اليوم وهذا يجعل تحوّلات أحداث مشكلات أمنية تزداد يوما بعد يوم خاصة بعد التّدخل التركي في ليبيا .

4- تعرّض وفشل مبادرات التّكامل المغاربي التي لا تزال طموحا مشروعا تمليه الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تعيشها بلدان المغرب العربي ، ولا شك أنّ التّدخل الأجنبي في الأراضي الليبية الغرض منها هو تأجيج الخلافات بين الدول المغاربية وإدخالها في صراع دائم ، وما ذلك إلّا لتبقى الدول المغاربية في مشكلات متواصلة تحول دون تحقيق تكامل مغاربي ، وفي ظل الأزمة التي تعيشها دولة ليبيا

تبقى احتمالية إقامة تكامل مغربي ضعيفة جدا خاصة إذا أضفنا إليها مشكلة الصحراء الغربية التي تزيد من تعقيد عملية التكامل والاندماج بين دول المغرب العربي .

ويجمع خبراء في المجال الأمني و المجال السياسي على أنّ الأزمة الليبية وتعقيداتها الحالية قد أصبح تمثل أكبر تحدٍ للاتحاد والتكامل المغربي ويرون أنّ الدول المغربية من خلال اتحادها مدعوة اليوم للقيام بدور محوري في حل النزاع الليبي لاسيما أنّ مواقفها تبدو متقاربة جدا حيال هذه الأزمة ، وهي تقريبا على نفس المسافة بين طرفي النزاع في طرابلس وبنغازي مع اختلاف طفيف أحيانا في بعض الرؤى والحلول²³، لكن الدول المتدخلة في القضية الليبية تحاول دائما زرع فتيل الفتنة والفرقة بين الدول المغربية خشية أن تتوحد وتشكل كتلا إقليميا قويا في شتى المجالات وبخاصة في المجال الاقتصادي والمجال الأمني ، وهذا أمر يرفضه الغرب جملة وتفصيلا .

المحور الرابع : سبل تعزيز الأمن القومي ليبيا (رؤية في بعض الحلول والآفاق)

رغم قتامة المشهد السياسي والأمني في ليبيا ورغم كثرة التحديات المتعددة الجوانب التي يعيشها الشعب الليبي قاطبة هناك بعض الحلول أمام الأطراف الليبية المتنازعة بإمكانها أن تكون مخرجاً لما تشهده دولة ليبيا ، ولتكون بداية للإعمار والتشييد من جديد في عانت كثيراً من ولايات الحرب الأهلية ، وفيما يلي نقدم هذه الحلول :

1- تنظيم انتخابات رئاسية : لا شك أنّ عزل الرئيس السابق معمر القذافي عن عرش الرئاسة والحكم قد ترك فراغاً دستوريا خطيراً الأمر الذي أدّى إلى زعزعة استقرار المؤسسات السياسية والأمنية في ليبيا ، ومنذ ذلك وليبيا تشهد كثير من الخلافات بشأن من يحكم ليبيا وهو ما أدّى إلى صعوبة حسم الخلافات بشأن خليفة معمر القذافي، كما أدّى إلى تصدّع النظام السياسي في ليبيا ومن ثمّ حدوث عدّة قلاقل واضطرابات سياسية وأمنية جعلت ليبيا دولة فاشلة وغير مستقرة.

ومن ثمّ كان لزاماً للخروج من هذه الأزمة ترتيب انتخابات رئاسية لسد الفراغ الدستوري الذي أدّى إلى زوال الدولة المركزية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى من أجل قطع الطريق أمام الدول الأجنبية التي باتت أطماعها في ليبيا تزداد يوماً بعد يوم ، ولا شك أنّ الخاسر الأكبر ممّا يحدث في ليبيا هو الشعب الليبي الذي عانى كثيراً من الفراغ الدستوري وترهل المؤسسات الأمنية والسياسية ، فالشعب الليبي أصبح اليوم ينشد الاستقرار السياسي والأمني أكثر من الاستقرار الاقتصادي لشدة ما عاناه في فترة ما بعد القذافي . ولذلك فإنّ منصب رئيس الجمهورية يعد منصبا حسّاساً لا يمكن التنازل عنه بتاتا ، ولذلك تحرص كثير من الدول الأجنبية لتأخير وتعطيل الانتخابات الرئاسية حتى يتسنى لها أخذ النصيب الكاف من الكعكة الليبية التي تنافست عليها كثير من الدول.

ولذلك فقد تفتّنت الجزائر لهذه الحيلة ودعت على لسان رئيسها إلى تنظيم انتخابات رئاسية في ليبيا في أقرب الآجال بغية الخروج من الأزمة وغلق الباب أمام الدول الأجنبية التي عبثت في أراضي وخيرات الشعب الليبي . وفي ذات السياق كانت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية إحدى التوصيات التي نصّت عليها مخرجات وقرارات مؤتمر برلين في الجزئية السادسة وعشرين التي صادق عليها رؤساء وفود الدول الست

عشرة (16) التي شاركت في هذا المؤتمر ، كما أكدت التوصيات أنّ الفترة الانتقالية تكون من خلال انتخابات برلمانية ورئاسية حرّة ونزيهة تنظّمها وتشرف عليها لجنة وطنية مستقلة وذات مصداقية²⁴ . وهذا في الحقيقة يؤكّد على أهمية خيار الانتخابات الرئاسية فهناك إذن شبه إجماع على أهمية تنظيم انتخابات رئاسية في ليبيا لكن هناك بعض الاختلافات حول آليات وكيفية تنظيم الانتخابات والوقت المناسب لها وهذا ما أدّى ربّما إلى تعطيلها وتأجيلها لوقت لاحق.

2-إنهاء التحالفات مع الدول الأجنبية وجعل الازمة الليبية مشكل داخلي يحل في الداخل:

إنّ أول خطوة يجب أن يقوم بها الناشطين السياسيين في ليبيا بما في ذلك الأطراف المتنازعة على السّلطة هو جعل الخلافات السياسية شأنا داخليا ومنع الدول الأجنبية من التدخل في إيجاد حلول لهذه الأزمة خاصة أنّه تبيّن من خلال الواقع تضارب آراء الدول المتدخلة في الشأن الليبي بخصوص الحلول الأنسب لخروج ليبيا من أزمتها التي طال أمدها ، هذا إن لم يكن التدخل في حد ذاته سببا في تعثر مبادرات الصّلح والسّلام بين الليبيين أنفسهم .

إنّ مصالح الشعب الليبي والمؤسسات السياسية والأمنية الليبية تتضارب حتما مع مصالح الدول الأجنبية المتدخلة في الشأن الليبي ومن ثمّ كان من الأجدر منذ الوهلة الأولى جعل الخلاف الليبي شأنا داخليا لا يحق لأيّ دولة مهما كانت نيّتها التدخل في حل هذه الأزمة ، وقديما قالوا ما حكّ جلدك مثل ظفرك ، وهذا يصدق على حال وواقع الأزمة الليبية فلن تحل هذه الأزمة إلّا إذا التف الليبيون حول طاولة النقاش وبحوثا بجد وحزم عن الحلول الناجعة للخروج من الأزمة السياسية التي عرفتها ليبيا منذ سنوات ، والغريب أنّ الدول الأجنبية على غرار فرنسا لم تسمح لأيّ دولة بالتدخل في مشكلاتها الداخلية التي عرفتها خلال فترة ماكرون فيما بات يعرف بمظاهرات السترات الصفراء وفي ذات الوقت تدعو إلى التدخل لحلّ أزمتها الدول على غرار ليبيا سوريا لبنان... الخ ، وهذه أسوء تناقضات الدبلوماسية الغربية التي تدّعي إحقاق الحق وإبطال الباطل .

ولقد أكدت على أولوية حل المشكلة الليبية من الداخل أغلب دول الجوار وبخاصة الجزائر ومصر وكذلك تونس وقد بذلت هذه الدول كل ما في وسعها للتوصل لحلول داخلية للأزمة الليبية تفاديا لكثير

من المشكلات الأمنية والسياسية التي تسبب فيها التدخل الأجنبي ، ولذلك فقد ازدادت الحاجة أكثر من أي وقت مضى للبحث عن حلول سلمية لما تشهده ليبيا خشية تصاعد الأزمة وتعمدها أكثر فأكثر خاصة مع تزايد عدد الدول المتدخلة في هذه الأزمة التي باتت من أكبر القضايا التي عجزت هيئة الأمم المتحدة من إيجاد حلول سلمية لها .

3- تكثيف التعاون مع دول الجوار أكثر من غيرها : والحقيقة أنّ دول الجوار لاسيّما الجزائر وتونس ومصر والسودان تجمعهم بدولة ليبيا العديد من أسباب التكامل والاندماج كالدين واللغة والتاريخ كما أنّها لهم تقارب كبير من حيث القدرات الاقتصادية ولذلك فإنّ ضرورة التعاون مع دول الجوار لحل الأزمة الليبية من منطق المصالح الإقليمية المشترك هو أفضل بكثير من التعاون مع الدول الأجنبية والتي لا تربطها حدود جغرافية أو دينية مع ليبيا ، ونقصد بذلك دول الغرب بصفة عامة والتي لا يهملها إلا المصالح الشخصية البعيدة كل البعد عن الأبعاد الانسانية والاجتماعية التي يجعلونها في كثير من الأوقات غطاء لتبرير تدخلهم غير المشروع في ليبيا .

وتتأكد ضرورة التعاون مع الدول المجاورة لليبيا خاصة أنّ دول الجوار - لدولة ليبيا- جدّدت دعمها لتسوية مسار التسوية الأممية في ليبيا ، وفي ذات السياق أجمع وزراء خارجية كل من الجزائر وتونس ومصر على ضرورة تقديم الدعم لليبيا ومساعدتها للخروج من أزمتها الزاهنة وذلك من خلال وضع خارطة طريق تخرّجها من أزمتها التي طال أمدها ، وكذا من خلال مساعدتها على إجراء انتخابات نزيهة ، ثمّ إنّ استمرار التنسيق والتعاون بين دول الجوار الليبي وبخاصة الجزائر وتونس ومصر يسهم في منع أي تدخل أجنبي في ليبيا ، وهذا هو المقصود من الدعوة إلى تكثيف التعاون مع دول الجوار دون غيرها من الدول ، وفي هذا الصدد أكّد وزراء خارجية كل من الجزائر ومصر وتونس ضرورة تكثيف التعاون والحوار بين الدول الجوار الليبي سنعكس إيجابا على فرص إيجاد حلول سلمية للأزمة الليبية لاسيّما مع تمتاز به الدول الثلاث - أي مصر والجزائر وتونس- من ثقل عربي وإقليميا ودوليا وينظر إليها المجتمع الدولي على أنّها أطراف مهمة لأيّ تسوية مرتقبة في ليبيا²⁵ ، وهذا ليس بغريب لكون هذه الدول أكثر من عانت من الأزمة الليبية خاصة مع الحدود التي تربطها بليبيا .

4- تقديم المصالح العليا على المصالح الضيقة والمحدودة بين الاطراف المتنازعة في ليبيا:

لو تأملنا في أسباب تأجيج الصراع في ليبيا لألفينا أنّ أحد أسباب تطوّر الصراع والاقتتال في ليبيا هو تقديم المصالح الضيقة على المصالح العليا للبلد بل كان هذا التفكير أصلاً موجوداً - أي التفكير في المصالح القومية للبلد- لما تجرّأت بعض الأطراف لليبيا للاستنجاد بالدول الأجنبية لحل الأزمة الليبية مع العلم أنّ الدول الأجنبية هي من تسبّبت في هذه الأزمة كما أسلفنا ، ولذلك يجب نبذ الخلافات الفردية والجماعية بين الأطراف المتنازعة في ليبيا وتقديم المصالح العليا- حماية البلد من الأطماع الخارجية، منع تقسيم ليبيا كما حصل مع السودان وهذا الاحتمال ممكن خاصة مع تزايد عدد المتدخلين في الشأن الليبي ، ولو حصل أن اتّفق الليبيين على تقديم المصالح العليا للبلد فهذا يعد بداية حل الأزمة الليبية وما بعده ، سيكون لا محالة أقل خطورة من هذه الجزئية البالغة الأهمية .

الخاتمة :

إنّ أهم ملمح نخلص به من خلال هذه الدراسة هو أنّ التدخل الأجنبي كان له فعلاً عدّة تداعيات على الأمن القومي العربي خاصة الدول التي عرفت أحداث الربيع العربي كليبيا وتونس وسوريا ومصر ، وبغض النظر عن الأسباب الداعية للتدخل في شؤون الدول العربية فإنّ المقصد هو واحد وإن تمّ التستر عليه وهو نهب خيرات الدول المتدخل فيها وإضعاف الوحدة العربية حتّى تصبح الدول العربية غير قادرة على مواجهة التحديات التي تتعرّض لها كل دولة على حدة وحتّى تصبح مسألة الأمن والدفاع مشترك عسيرة جدا من حيث التطبيق ، وهذه أحد أسرار ومقاصد التدخل الأجنبي في الدول العربية وإن لم يتم الإعلان عن ذلك صراحة .

وإذا ألقينا نظرة على واقع الأمن القومي في الدول العربية نجد أنّ أغلب البلدان العربية ما انفكت تعاني من عدّة مشكلات أمنية وسياسية واقتصادية نتيجة تصاعد وتيرة الخلاف والشقاق بين المسؤولين السياسيين ، وهذا ما حرصت على تنفيذه الدول المناوئة للمصالح العليا للبلدان العربية ، ونقصد بذلك الدول الأجنبية المتدخلة في شؤون الدول العربية ، ولا تزال سياسة فرّق تسد تعمل عملها في أغلب الدول العربية وهي سياسية إمبريالية استدمارية الغرض منها إسقاط ما تبقى من الدول العربية ولاسيّما الجزائر ،

مصر ، السعودية فهذه الدول تعد الأجنحة القاعدية للدول العربية مع التسليم بأهمية باقي الدول العربية ، وفي الحقيقة أنه منذ اتفاقية سايس بيكو والدول الغربية تبذل كل ما في وسعها لمتزيق وحدة الدول العربية ولم يهدأ بال تلك الدول لحد الساعة حتى تمرّق الدول العربية الواحدة تلو الأخرى ، فالدول الغربية تريد أن تجعل من الدول العربية دولا فاشلة حتى تنعم بخيراتها وحتى تسود الفوضى والاضطرابات الأمنية في تلك الدول وهذا ما يجعل تلك الدول (الدول العربية – تستنجد عنوة واضطارا بالدول الغربية وهذه في الحقيقة حيلة من حيل التّدخل الأجنبي في قضايا العالم العربي).

إنّ المتمعن فيما يحدث داخل ليبيا خاصة بعد إسقاط النظام القذافي يدرك لا محالة أنّ الدول الأجنبية لا تدّخر وسعا لجعل ليبيا مستنقعا للدماء وساحة للاقتتال الطائفي ومرتع خصب للجماعات الإرهابية لتكثيف أعمالهم الإجرامية في ليبيا ، فالخاسر الأكبر إذن من التدخل الأجنبي في ليبيا هو الشعب الليبي الذي بات ينشد الأمن والأمان نتيجة ما عاناه خلال السنوات التي مضت ، فالصورة القائمة التي يعيشها الليبيون تؤكّد بما لا يدع مجال للشك أنّ الحل في ليبيا يجب أن يكون داخليا وأن يتمّ بين الليبيين أنفسهم أمّا بدون ذلك فيمكن القول إنّ ليبيا ستظل ساحة لتأجيج الصّراعات السياسية الضيقة ، وقد يفضي ذلك إلى تأخير عملية السّلام والبناء في ليبيا إلى أجل غير مسمّى وهذا ما يخشاه الشعب الليبي خاصة في ظل تحاذل بعض السياسيين الليبيين واستسلامهم للضغوطات الأجنبية .

وبالجملة يمكن أن نقول إنّ التطورات الأمنية التي تشهدها المنطقة العربية تستدعي تضافر الجهود ووضع اليد في اليد من أجل إبطال جميع الحيل التي تسعى إليها الدول المتدخلة بمزاعم هي أوهى من بيوت العنكبوت ، ويبقى أن ننّبّه أنّ أمام الدول العربية عدّة تحديات أبرزها ضعف القدرات العسكرية وأنظمة الدفاع العربية ولذلك يجب إعادة النّظر في طرق الدفاع المشترك لرد أي هجوم محتمل لاسيّما أنّ الدول العربية تملك من أسباب القوّة ما لا تملكه غيرها وهذه نقطة مهمّة يجب الاستثمار فيها واستغلالها لصالح الدول العربية .

وفي الأخير نؤكّد أنّ الحرب على ليبيا هي ليست على الدولة فحسب بل أنّها تمس كلّ الدول العربية المجاورة لليبيا فهي –أي الدول المجاورة لها- كذلك مهدّدة بزعزعة أمنها واستقرارها ، وما إشعال فتيل

الحرب بين المغرب والصحراء إلّا خير دليل على أنّ المغرب العربي كلّ مهتّد بفقدان أمنه من خلال اصطناع مشكلات سياسية وأمنية بين تلك الدول حتّى تصبح تلك الدول غير قادرة على مواجهة كل التّهديدات الأمنية المحيطة بها من كل جانب ، ولذلك يجب التّفطن لذلك وعدم الانزلاق في متاهات هي في الأصل مقصودة ومخطّط لها من قبل الدول الغربية.

قائمة المراجع:

- 1-عليان محمود عليان ، الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي اقتصاديا وعسكريا ، مجلة شجون عربية الإلكترونية ، 02نوفمبر 2016.
- 2-حشوف ياسين ، منطقة الخليج العربي : المكانة والبعد الجيو استراتيجي دراسة في المؤثرات الاستراتيجية لنظام الإقليمي الخليجي ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد19، جوان 2018، صص346-347.
- 3-علي ابراهيم مطر ،التّفط العربي في الاستراتيجية الأميركية وتأثيره على الأمن العربيّ دور الثروة النفطية في تهديد أمن الدول العربية ، منشورات مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2020/01/25.
- 4-زردومي علاء الدين ، "التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي ، مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغربية ، قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، (الجزائر)، 2013/12/20، صص38-39.
- 5-أحمد هجرس وآخرون ، صراع القوى الخارجية على الثروة في العالم العربي له مبرراته، جريدة اليوم، السعودية، 28جوان 2012.
- 6-الجوزي عز الدين ، "حماية حقوق الانسان عن طريق التدخل الانساني : استرجاع للقانون الدولي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون ، جمعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر ، قسم الحقوق ، 2015، صص 96-98.
- 7-عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، الأمن القومي العربي في خطر.. والحلول مؤجلة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 13903 ، 21 ديسمبر 2016.
- 8- خليل إبراهيم حجاج وآخرون ، "أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1990-2010، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد40، العدد02، 2013، صص285.
- 9-طلال صالح بنان، تحديات تواجه الأمن القومي العربي ، صحيفة العين الإخبارية الإمارات، 2020/1/9

- 10-عائشة بن زغدة ، " أثر التدخل الخارجي في استقرار الأنظمة العربية : دراسة حالة النظام العراقي بعد التدخل الأمريكي في سنة 2003، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة باتنة 01، قسم العلوم السياسية ، 2018/2019، ص268.
- 11-عز الدين حسين أبو صفية، الأمن القومي العربي في مهب الريح: صحيفة أمد للإعلام فلسطين، 2016/05/16.
- 12-Mohammad Salim Al-Rawashdeh, arab national security(dimentions ,perceptions,challenges,risks and futur strategy,saudi journal of human ties and social sciences 2019,p70
- 13-زردومي علاء الدين، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص :دراسات مغاربية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ن قسم العلوم السياسية، 2013/2012، ص142.
- 14-Mohamed aljarh, security challenges and issues in the sahel-saharan region the libya perspective, Bamako Office, 2016.p05
- 15-Walter Morana, The osce and the Libyan Crisis Challenges and Opportunities for Comprehensive Security in the Mediterranean, security and human rights (2020) 1-16,pp,01-02.
- 16-محمد عبد الحفيظ الشيخ ، "المصالحة الوطنية في ليبيا : التحديات وآفاق المستقبل ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ،لبنان، العدد 11، أكتوبر 2017، ص ص37-38.
- 17-نفس المرجع، ص44
- 18-جبريل العبيدي، ليبيا وأزمة القراءات الخاطئة، مجلة الشرق الأوسط ، العدد 14084 ، 07 ديسمبر 2019.
- 19-إبراهيم حادي، الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الامن الوطني الجزائري ، مجلة الحوار المتوسطي ، المجلد 09، العدد02، سبتمبر 2018، ص ص 443-444.
- 20-أحمد إدريس ، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي ، منشورات مركز الدراسات المتوسطية والدولية ، العدد 06، سبتمبر 2011، ص02.
- 21-محمود عبد الحفيظ الشيخ، " ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والآفاق ، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد71، 2015، ص ص36-37.
- 22-فرحاتي عمر، سليمان مباركة ، التحديات الأمنية في ليبيا بعد القذافي ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد05، جانفي 2016، ص55.

23- محمد أحمد القابسي ، "المغرب العربي الأزمة الليبية وكلفة الاتحاد"، صحيفة العربي الجديد، الجزائر، 19 فبراير 2020.

24- أيمن سلامة ، انتخابات ليبيا ومخاض الديمقراطية العسير ، صحيفة سكاي نيوز العربية، 16 نوفمبر 2020.

25- يونس بورنان، "اجتماع حوار ليبيا يجدد دعمه للتسوية الأممية للأزمة " صحيفة العين الإخبارية، الإمارات العربية المتحدة، 2018/05/22.